سياسة وإجراءات البيانات المفتوحة لغرفة

1. الموضوع

الغرض الأساسي من سياسة البيانات المفتوحة هو تعزيز التزام غرفة عجمان بالشفافية والابتكار والمشاركة المجتمعية من خلال تمكين الوصول إلى البيانات القيمة وغير السرية للجمهور، توضح هذه السياسة إرشادات وإجراءات للإطلاق المنهجي عن البيانات مع ضمان الامتثال لمعايير حماية البيانات المحلية والدولية، بما في ذلك تلك التي حددها الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة - الإصدار الثالث 2022 ، أخذاً في الاعتبار بحماية البيانات الشخصية التي ينظمها المرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية ، وعملاً بأحكام القانون رقم (2) لسنة 2023 بشأن إدارة وحماية البيانات في إمارة عجمان .

2. التعاريف

2.1. هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA):

تعتبر هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية هي الجهة القانونية المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي الجهة المنوط بها وضع المعايير والإرشادات الخاصة بسياسات البيانات المفتوحة والأمن السيبراني وحماية البيانات للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتلعب هيئة تنظيم الإتصالات والحكومة الرقمية دورًا حاسمًا في ضمان التزام تبادل البيانات بمعايير الأمن الوطني وقوانين خصوصية البيانات.

2.2. تنسيق قابل للقراءة آلياً:

يشير التنسيق القابل للقراءة بواسطة الآلة إلى البيانات المنظمة بطريقة يمكن معالجتها بسهولة بواسطة أجهزة الكمبيوتر. تشمل الأمثلة تنسيقات CSV وJSON وXML. تسمح هذه التنسيقات باستخدام مجموعات البيانات بواسطة تطبيقات البرامج، مما يتيح الأتمتة والتحليل والتوافق مع مصادر البيانات الأخرى.

2.3. تنسيق قابل للقراءة من قبل الإنسان:

التنسيق القابل للقراءة من قبل البشر هو تنسيق مصمم بحيث يمكن فهمه بسهولة من قبل الأشخاص. ويشمل ذلك تنسيقات PDF أو HTML أو حتى المستندات النصية. ورغم أن هذه التنسيقات مفيدة للتفسير العام، إلا أنها قد لا تكون مثالية للتحليل الحسابي لأنها تفتقر إلى عناصر البيانات المنظمة.

2.4. إخفاء الهوية:

إخفاء الهوية هو عملية إزالة أو إخفاء المعلومات الشخصية المُعرفة (PII) من مجموعة بيانات بحيث لا يمكن التعرف على الأفراد. هذه خطوة حاسمة قبل إصدار البيانات للجمهور لضمان الامتثال للوائح خصوصية البيانات. تتضمن التقنيات إخفاء البيانات ،وتجميعها ،وتعميمها لضمان حماية خصوصية الأفراد.

2.5. اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية (GDPR):

اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية هي قانون لحماية البيانات ينطبق على المنظمات التي تعالج البيانات الشخصية للأفراد في الاتحاد الأوروبي. وهي تضع إرشادات صارمة حول كيفية جمع البيانات الشخصية وتخزينها ومعالجتها، مع التركيز على حقوق الأفراد وأمن البيانات. يجب على غرفة عجمان الامتثال للائحة العامة لحماية البيانات إذا كانت تتعامل مع بيانات مواطني الاتحاد الأوروبي أو تتعاون مع كيانات مقرها الاتحاد الأوروبي.

---

3. النطاق

تنطبق هذه السياسة على كافة الإدارات التي توفر البيانات داخل غرفة عجمان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- **البيانات الاقتصادية**:معلومات تتعلق بالإحصاءات الاقتصادية في عجمان، بما في ذلك بيانات التجارة والاستثمارات ومؤشرات النمو.
- **بيانات العضوية**:بيانات مجمعة بشأن الشركات المسجلة لدى الغرفة.
- **بيانات الخدمات**:البيانات المتعلقة بالخدمات المختلفة التي تقدمها غرفة عجمان (مثل خدمات التحكيم والتصديق والوساطة).

تغطي سياسة البيانات المفتوحة هذه ما يلي:

3.1. بيانات التجارة والتصدير

تغطي هذه الفئة البيانات المتعلقة بحركة البضائع وشهادات المنشأ والنشاط التجاري.

3.1.1. شهادات المنشأ:

3.1.1.1. **قائمة شهادات المنشأ حسب البلد**(على سبيل المثال، إعادة التصدير أو الصادرات المصنفة حسب بلد المنشأ).

3.1.1.2. **قائمة شهادات المنشأ حسب الدولة المصدرة**(على سبيل المثال، الصادرات المصنفة حسب البلد الذي يتم تصدير البضائع منه).

3.1.2. التصدير حسب البضائع:

3.1.2.1. بيانات عن البضائع المصدرة من عجمان أو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وجهات مختلفة.

3.1.3. إعادة التصدير حسب البضائع:

3.1.3.1. بيانات عن البضائع المعاد تصديرها من عجمان مع تفصيل أنواع البضائع ووجهتها.

3.1.4. إجمالي الصادرات إلى الدول:

3.1.4.1. معلومات شاملة عن إجمالي قيمة وحجم الصادرات من عجمان إلى مختلف دول العالم.

3.2. البيانات الاقتصادية والتجارية

تغطي هذه الفئة البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمشهد التجاري في عجمان.

3.2.1. تسجيل الأعمال:

بيانات عن عدد الشركات المسجلة لدى الغرفة، مصنفة حسب الصناعة والحجم والسنة.

1.1.1. المؤشرات الاقتصادية:

إحصائيات سنوية تتعلق بالنمو الاقتصادي وحجم التجارة والنشاط التجاري في عجمان.

1.2. بيانات خدمات الغرفة

تحتوي هذه الفئة على بيانات حول الخدمات التي تقدمها غرفة عجمان، بما في ذلك الشهادات والأنشطة الإدارية الأخرى.

1.2.1. خدمات التصديق:

بيانات عن الشهادات التي تصدرها غرفة عجمان مثل شهادات المنشأ ورخص التصدير.

1.2.2. خدمات التحكيم والوساطة:

عدد ونوع قضايا التحكيم أو الوساطة التي تتعامل معها غرفة عجمان

1.3. بيانات الفعاليات والمبادرات

يتضمن هذا البيانات المتعلقة بمختلف الفعاليات والمؤتمرات والمبادرات التي تنظمها غرفة عجمان.

1.3.1. بيانات المشاركة في الفعاليات:

عدد المشاركين وأنواع الفعاليات والصناعات المشاركة في المؤتمرات أو ورش العمل التي تنظمها الغرفة.

1.3.2. بيانات المبادرات:

معلومات عن المبادرات، مثل برامج دعم الشركات، والبعثات التجارية، وغيرها من جهود التنمية الاقتصادية.

جدول التصنيفات:

شهادات المنشأ (حسب البلد، حسب البضائع).	بيانات التجارة
تصدير وإعادة تصدير البيانات.	
إجمالي الصادرات حسب البلد.	
تسجيلات الأعمال.	البيانات الاقتصادية
مؤشرات النمو الاقتصادي.	
أداء التصدير والتجارة.	
خدمات الغرفة (الشهادات، التراخيص).	بيانات الخدمة
خدمات الوساطة والتحكيم.	
إحصائيات المشاركة في الحدث.	بيانات الأحداث والمبادرات
مبادرات دعم الأعمال.	

2. المحدودية

وتكون متعلقة بالمعلومات الشخصية أو المالية أو التشغيلية التي قد تعرض الخصوصية أو الأمان للخطر، وفقًا للدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة . الاصدار الثالث 2022 وكذلك استراتيجية البيانات الذكية TDRA وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

2.1. التعامل مع البيانات الحساسة في سياسة البيانات المفتوحة لغرفة عجمان

2.1.1. تحديد البيانات الحساسة وتصنيفها

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد البيانات التي تعتبر حساسة داخل غرفة عجمان. وقد يشمل ذلك:

- **معلومات التعريف الشخصية (PII)**:الأسماء والعناوين ومعلومات الاتصال وغيرها من التفاصيل الشخصية.
- **البيانات المالية**:أي معاملات مالية أو بيانات أو سجلات مالية أخرى.
- **معلومات سرية خاصة بالأعمال**:البيانات المتعلقة بالعمليات الخاصة، أو الأسرار التجارية، أو المعلومات الملكية للشركات.
- **البيانات القانونية أو التنظيمية**:أي بيانات قد تكون مقيدة بموجب القانون، مثل العقود الحكومية أو القضايا التنظيمية.

ستقوم غرفة عجمان بتصنيف البيانات على النحو التالي:

- **البيانات المفتوحة**:البيانات التي يمكن مشاركتها والوصول إليها بحرية.
- **البيانات المقيدة**:البيانات التي تحتوي على معلومات حساسة أو خاصة، والتي لا يجوز إصدارها للعامة.
- **البيانات الشرطية**:البيانات التي يمكن مشاركتها مع إخفاء الهوية بشكل محدد أو عند الطلب مع الحصول على الموافقة المناسبة.

2.1.2.إخفاء هوية البيانات الحساسة

بالنسبة لأي مجموعات بيانات تحتوي على معلومات حساسة ولكنها ذات قيمة للنشر العام، سيتم تطبيق تقنيات إخفاء الهوية:

- **إخفاء البيانات**: استبدال التفاصيل الحساسة (مثل الأسماء أو أرقام التعريف) بمعرفات خيالية ولكن متسقة.
- **تجميع**: دمج البيانات في ملخصات أو فئات، مع إزالة التفاصيل على مستوى الفرد. على سبيل المثال، بدلاً من سرد كل معاملة، نقوم بتجميع البيانات حسب الشهر أو البلد.
- **تعميم**: توسيع حقول البيانات (على سبيل المثال، بدلاً من تحديد الأعمار بشكل دقيق ، قم بتجميعها في نطاقات عمرية).

ستستخدم غرفة عجمان أدوات وتقنيات إخفاء الهوية القياسية في الصناعة لضمان الامتثال لأنظمة خصوصية البيانات (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات أو المرسوم بقانون الاتحادي رقم (45) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن حماية البيانات الشخصية).

2.1.3.عناصر التحكم في الوصول

يجب حماية البيانات الحساسة التي لا يمكن إخفاء هويتها باستخدام تدابير صارمة للتحكم في الوصول:

- **للاستخدام الداخلي فقط**:البيانات المصنفة على أنها مقيدة لن تكون متاحة للوصول إلا للموظفين المصرح لهم داخل غرفة عجمان.
- **عملية طلب البيانات**:بالنسبة للباحثين أو الأطراف الخارجية التي تتطلب بيانات حساسة، تم توفيرعملية طلب معلومات رسمية. ستشمل هذه العملية مراجعة غرض استخدام البيانات، والحصول على موافقة السلطات القانونية، وتطبيق اتفاقيات تبادل البيانات.

2.1.4.الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية

تكون ممارسات التعامل مع البيانات لدى غرفة عجمان متوافقة مع كافة اللوائح المحلية والدولية المعمول بها:

- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة**:ضمان معالجة البيانات بشكل عادل وشفاف وللأغراض التي تم جمعها من أجلها فقط.
- **الامتثال لقانون حماية البيانات العامة (GDPR)**(إذا كان ذلك ينطبق على التعاون الدولي): بالنسبة لأي مجموعات بيانات قد تتضمن البيانات الشخصية لمواطني الاتحاد الأوروبي والجنسيات الأخرى.
- **الدليل الإرشادي** لمواصفات البيانات المفتوحة للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة - الإصدار الثالث 2022 **البيانات المفتوحة TDRA**:اتبع المعايير التي وضعتها TDRA لنشر البيانات وإخفاء هويتها الشخصية ومعالجتها.

2.1.5. المراجعة والتدقيق الدوري

لضمان التعامل مع البيانات الحساسة بشكل مناسب مع مرورالوقت تم اتخاذ إجراءات دورية:

- **التدقيقات الدورية**:إجراء عمليات تدقيق منتظمة لأنظمة البيانات لتحديد أي بيانات حساسة ربما تم تصنيفها أو الكشف عنها بشكل غير صحيح.
- **مراجعة سجلات الوصول**:الحفاظ على سجلات الأشخاص الذين قاموا بالوصول إلى البيانات الحساسة ومراجعتها بشكل منتظم، والتأكد من عدم وجود محاولات غير مصرح بها.
- **فحوصات الامتثال**:التأكد من أن جميع الأقسام التي تتعامل مع البيانات الحساسة تلتزم بهذه السياسة وتحديث الممارسات حسب الضرورة للتكيف مع اللوائح الجديدة.

2.1.6. سياسات إزالة البيانات أو الاحتفاظ بها

تقوم غرفة عجمان بوضع سياسات واضحة للاحتفاظ بالبيانات الحساسة وحذفها:

- **فترة الإحتفاظ**:لن يتم الاحتفاظ بالبيانات الحساسة إلا بقدر ما هو ضروري لأغراض تشغيلية أو قانونية.
- **إزالة البيانات**:عند انتهاء مدة الاحتفاظ أو بناءً على طلب الأفراد، ستقوم غرفة عجمان بحذف البيانات الحساسة بشكل آمن باستخدام طرق لا رجعة فيها (على سبيل المثال، المسح التشفيري).

2.2. ملخص لقوانين البيانات الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

2.2.1. المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 – قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL):

يُعد قانون حماية البيانات الشخصية القانون الأساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة لحماية البيانات، والذي تم تصميمه على غرار اللوائح الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات. ويحكم هذا القانون جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يضمن حماية خصوصية الأفراد. ويتعين على المنظمات الحصول على موافقة على جمع البيانات وتقديم حقوق الوصول إلى البيانات وتصحيحها وحذفها.

- رابط إلى نظرة عامة على قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- رابط المرسوم باللغة العربية

2.2.2. مرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021 – قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية المعدل بموجب القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2024

يتناول هذا القانون السلوكيات على الإنترنت والهجمات الإلكترونية والجرائم الرقمية، بما في ذلك القرصنة والتصيد الاحتيالي والاستخدام غير القانوني للبيانات الشخصية. كما يتضمن أحكامًا ضد نشر المعلومات الكاذبة عبر الإنترنت ويضع عقوبات على انتهاكات البيانات.

- رابط لقانون الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- رابط المرسوم باللغة العربية

2.2.3. القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2019 – استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الصحية:

يفرض هذا القانون تدابير الأمن السيبراني على جميع المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتطلب إجراء عمليات تدقيق منتظمة والإبلاغ عن الحوادث وتقييم المخاطر. ويهدف إلى حماية البنية التحتية الحيوية والأصول الرقمية من التهديدات السيبرانية.

- رابط قانون استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الصحية

2.2.4. قانون رقم 2 لسنة 2023 – إدارة وحماية البيانات في إمارة عجمان

ينظم هذا القانون إدارة وحماية البيانات داخل إمارة عجمان، ويحدد الإطار القانوني لأمن البيانات والخصوصية والتعامل السليم مع المعلومات الحساسة. ويضمن امتثال المؤسسات داخل عجمان للأنظمة المحلية والاتحادية المتعلقة بحماية البيانات.

- رابط لقانون عجمان رقم 2 لسنة 2023

2.2.5. الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة TDRA – الخدمات الرقمية والبيانات المفتوحة:

تنظم اللائحة التنظيمية للبيانات المفتوحة والخدمات الرقمية والأمن السيبراني للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما توفر إرشادات حول حماية البيانات وإدارة الهوية الرقمية وممارسات مشاركة البيانات الآمنة.

- رابط لقواعد TDRA بصيغة PDF
- رابط الدليل الإرشادي باللغة العربية

2.2.6. قانون حماية البيانات رقم 5 لسنة 2020 في مركز دبي المالي العالمي – حماية البيانات في المنطقة الحرة المالية بدبي:

يتوافق قانون حماية البيانات الصادر عن مركز دبي المالي العالمي مع اللائحة العامة لحماية البيانات وينطبق على الشركات العاملة داخل مركز دبي المالي العالمي. ويحكم القانون كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها ونقلها، وخاصة بالنسبة لشركات الخدمات المالية.

- رابط لقانون حماية البيانات لمركز دبي المالي العالمي

---

3. بيان السياسة

تلتزم غرفة عجمان بما يلي:

1. جعل بياناتها متاحة للعامة بتنسيقات قابلة للقراءة آلياً ومن قبل الإنسان حيثما كان ذلك مناسبًا.
2. ضمان أن البيانات المفتوحة تدعم الشفافية والمشاركة العامة واتخاذ القرارات المستنيرة.
3. الالتزام بالإطار القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك قوانين خصوصية البيانات.

---

4. الأدوار والمسؤوليات

4.1. الإدارات والمكاتب:

4.1.1. مجلس الإدارة:

السلطة العليا المشرفة على الغرفة ومباشرة أعمالها وتحقيق أهدافها وله في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات الآتية:

- اعتماد السياسة العامة للغرفة.
- اعتماد الخطة الاستراتيجية والخطط التطويرية والتشغيلية، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.

4.1.2. مكتب التدقيق الداخلي:

يتولى المدقق الداخلي مراقبة مدى التزام وتُقيد الجهاز الإداري للغرفة بالأحكام والأنظمة واللوائح المعمول بها لديها، وعليه أن يقدم تقريراً بملاحظاته في هذا الشأن للرئيس وترسل نسخة منه إلى المجلس.

4.2. المراكز:

4.2.1. مركز عجمان للتحكيم:

يدير وينشر البيانات المتعلقة بقضايا التحكيم والوساطة، مع ضمان الامتثال لمعايير الخصوصية من خلال إخفاء المعلومات القانونية الحساسة.

4.2.2. مركز عجمان لريادة الأعمال:

يشرف على نشر البيانات المتعلقة بريادة الأعمال، بما في ذلك برامج حاضنات الأعمال ودعم الشركات الناشئة والابتكار.

4.2.3. مجلس سيدات أعمال عجمان:

مسؤول عن نشر البيانات المتعلقة بالأعمال الريادية الخاصة بالسيدات وتشجيع الشفافية والمساواة بين الجنسين في مجال الأعمال.

4.3. الإدارة العامة:

4.3.1. المدير العام:

المسؤول عن إدارة الغرفة وفقاً للسياسة العامة والخطط المعتمدة من المجلس. وتنفيذ سياسة البيانات المفتوحة. يقوم بالموافقة على نشر مجموعات البيانات الرئيسية وينسق التعاون بين القطاعات المختلفة.

4.3.2. إدارة الشؤون القانونية:

دور الشؤون القانونية إبداء الرأي والملاحظات القانونية وليس ضمان أن البيانات المنشورة تتوافق مع قوانين حماية البيانات ، وإنما يقوم بتزويد الوحدة المعنية بالقوانين المنظمة لحماية البيانات وما يطرأ عليها من تعديلات أو تغييرات ،

4.3.3. إدارة الاتصال الحكومي:

مسؤولة عن التواصل مع الجمهور حول مبادرات البيانات المفتوحة، وضمان معرفة الأطراف المعنية بالبيانات المتاحة وإمكانية الوصول إليها بسهولة.

4.3.4. إدارة الاستراتيجية والمستقبل:

يوجه الاستراتيجية طويلة الأمد للبيانات المفتوحة، بما في ذلك دمج مصادر البيانات الجديدة وضمان التحسين المستمر لجودة البيانات وسهولة الوصول إليها

4.4. القطاعات:

4.4.1. قطاع الخدمات المساندة:

يضمن إدارة وتوفير الموارد التقنية والمالية والبشرية اللازمة لنشر البيانات المفتوحة. يشمل الإشراف على تكنولوجيا المعلومات والمالية والموارد البشرية لدعم أمن البيانات وبنية النشر.

4.4.2. قطاع دراسات وتنمية الاستثمارات:

ينشر البيانات الاقتصادية، بما في ذلك الدراسات الاستثمارية والإحصاءات. يضمن توافر الرؤى الاقتصادية لدعم الأعمال المحلية والدولية.

4.4.3. قطاع خدمات دعم الأعضاء:

يدير نشر البيانات المتعلقة بالأعضاء، بما في ذلك إحصاءات العضوية ومؤشرات رضا الأعضاء، مع ضمان حماية خصوصية الأعضاء والبيانات.

---

5. إجراءات نشر البيانات

5.1. تحديد البيانات:

ستكون كل إدارة داخل غرفة عجمان مسؤولة عن مراجعة مجموعات البيانات الخاصة بها وتحديد ما يمكن إتاحته للجمهور، وفقًا لمواصفات البيانات المفتوحة لـ TDRA. ستأخذ عملية المراجعة في الاعتبار المصلحة العامة والتداعيات القانونية والقيمة التي تضيفها مجموعة البيانات للشركات والباحثين والجمهور. يجب أن تخضع مجموعات البيانات التي تحتوي على معلومات شخصية أو حساسة لتقييم شامل قبل الموافقة على نشرها.

5.2. تصنيف البيانات:

يجب تصنيف جميع مجموعات البيانات على أنها:

- **البيانات المفتوحة**:البيانات التي يمكن مشاركتها والوصول إليها بحرية.
- **البيانات المقيدة**:البيانات التي تحتوي على معلومات حساسة أو خاصة، والتي لا يجوز إصدارها للعامة.
- **البيانات الشرطية**:البيانات التي يمكن مشاركتها مع إخفاء الهوية بشكل محدد أو عند الطلب مع الحصول على الموافقة المناسبة.

لا يجوز نشر أي بيانات حساسة إلا بعد تطبيق تقنيات إخفاء الهوية المناسبة وبعد مراجعتها من قبل المسؤولين القانونيين ومسؤولي الامتثال.

5.3. التنسيقات وإمكانية الوصول:

ولضمان التشغيل التوافقي وإمكانية الوصول، ينبغي نشر مجموعات البيانات بتنسيقات قابلة للقراءة آلياً، مثل:

- **CSV** (القيم المنفصلة بفاصلة)

تتوافق هذه التنسيقات مع معايير البيانات المفتوحة العالمية، مما يتيح تحليلها وإعادة استخدامها بسهولة من قبل أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون كل مجموعة بيانات متاحة دون الحاجة إلى برامج خاصة، مما يضمن إمكانية استخدامها من قبل أكبر عدد ممكن من المستخدمين.

5.4. البيانات الوصفية:

يجب أن تكون كل مجموعة بيانات مصحوبة ببيانات وصفية واضحة وشاملة تتضمن:

- **وصف البيانات**:توضيح ما تحتويه مجموعة البيانات والغرض منها.
- **غرض مجموعة البيانات**:كيف من المفترض أن يتم استخدام البيانات من قبل الجمهور.
- **مصدر البيانات**:مصدر البيانات والقسم المسؤول عن صيانتها.
- **تعليمات الاستخدام**:إرشادات حول كيفية تفسير البيانات، إلى جانب أي متطلبات أو قيود تقنية.

---

6. أمن البيانات والخصوصية

6.1. إخفاء هوية البيانات:

قبل نشر أي مجموعة بيانات، سيتم إزالة أو إخفاء هوية المعرفات الشخصية (مثل الأسماء وتفاصيل الاتصال وغيرها من المعلومات الشخصية القابلة للتعريف) للامتثال لمعايير GDPR وTDRA. وهذا يضمن عدم إمكانية التعرف على الأفراد من البيانات، مما يحمي خصوصيتهم. تتضمن التقنيات الشائعة ما يلي:

- **إخفاء البيانات**:استبدال المعلومات الشخصية بقيم عامة.
- **تجميع**:تجميع البيانات في فئات أوسع لإزالة التفاصيل على مستوى الفرد.
- **تعميم**:تقليل دقة حقول البيانات، مثل استخدام نطاقات الأعمار بدلاً من الأعمار المحددة.

6.2. بروتوكولات الأمن:

ستخضع جميع البيانات لفحوصات أمنية صارمة قبل النشر. وسيقوم فريق تقنية المعلومات بما يلي:

- مراجعة مجموعات البيانات بحثًا عن أي مخاطر أمنية، وخاصةً البيانات الحساسة التي قد تشكل تهديدًا في حال تعرضها.
- تطبيق التشفير لحماية البيانات أثناء النقل أو السكون، مما يضمن عدم تمكن الأطراف غير المصرح لها من الوصول إلى البيانات أو التلاعب بها.
- تنفيذ عناصر التحكم في الوصول لتحديد الأشخاص الذين يمكنهم التعامل مع مجموعات البيانات الحساسة قبل إخفاء هويتها ونشرها.

6.3. عمليات التدقيق الأمني الدورية:

ستجري غرفة عجمان عمليات تدقيق أمنية منتظمة لضمان الامتثال المستمر لقوانين حماية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير الدولية (مثل ISO/IEC 27001 وإطار الأمن السيبراني NIST). ستتضمن هذه عمليات التدقيق ما يلي:

- تحديد أي نقاط ضعف في عمليات التعامل مع البيانات ونشرها.
- تأكد من تنفيذ جميع تدابير الأمان، مثل التشفير وإخفاء الهوية، بشكل صحيح.
- معالجة أي مشكلات أو مخاطر تم تحديدها لتحسين أمان الأنظمة الداخلية ومجموعات البيانات المتاحة للجمهور بشكل مستمر.

---

7. إجراءات استخدام البيانات ومشاركتها

7.1. الوصول إلى البيانات العامة:

ستتيح بوابة البيانات المفتوحة لغرفة عجمان للمستخدمين الوصول إلى مجموعات البيانات العامة وتحميلها بحرية. وتماشياً مع مبادئ الشفافية التي تتبناها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، لن تكون هناك حاجة إلى تسجيل الدخول أو التسجيل لمعظم مجموعات البيانات، مما يجعل البيانات متاحة على نطاق واسع للجمهور والشركات والباحثين. وهذا يعزز سهولة الاستخدام ويشجع على التبني الواسع للبيانات المفتوحة لمختلف التطبيقات، بما في ذلك البحث والتحليل والابتكار.

7.2. طلبات البيانات الخاصة:

في الحالات التي لا تتوفر فيها مجموعات بيانات محددة للعامة، يجوز لأصحاب المصلحة (مثل الباحثين والشركات) تقديم طلبات رسمية من خلال نموذج مخصص على موقع الغرفة على الإنترنت. وسيتم تقديم كل طلب بيانات على النحو التالي:

- **سيتم تقييمه للامتثال** مع معايير خصوصية البيانات لضمان عدم مشاركة أي بيانات حساسة أو مقيدة.
- **سيتم مراجعته من قبل المسؤولين القانونيين ومسؤولي الامتثال** لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إخفاء هوية إضافية أو موافقات قبل إصدار مجموعة البيانات.

وسترد غرفة عجمان على هذه الطلبات ضمن إطار زمني معقول، من خلال تقديم البيانات المطلوبة أو تفسير واضح لسبب عدم إمكانية مشاركتها.

7.3. الترخيص:

ستخضع جميع البيانات المنشورة بموجب هذه السياسة لرخصة البيانات المفتوحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي:

- يسمح بالاستخدام المجاني من البيانات لأغراض تجارية أو غير تجارية.
- يسمح بإعادة توزيع وتعديل مجموعات البيانات، **شريطة الإشارة بشكل صحيح إلى غرفة عجمان كمصدر**.
- يضمن أن أي تعديلات يتم إجراؤها على البيانات بواسطة أطراف ثالثة **يجب أن تحافظ على سلامة البيانات الأصلية**.

---

8. الامتثال والتنفيذ

8.1. المراقبة:

ستقوم غرفة عجمان بإجراء مراجعات وتدقيقات منتظمة لجميع مجموعات البيانات المنشورة لضمان الامتثال لهذه السياسة ومعايير البيانات المفتوحة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتكون إدارة تقنية المعلومات وإدارة الاتصال الحكومي ومسؤولين عن:

- التحقق من نشر جميع مجموعات البيانات بشكل آمن ومن إخفاء هوية البيانات الحساسة بشكل صحيح.
- ضمان التزام البيانات المنشورة بقانون تنظيم الاتصالات والإطار القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بأمن البيانات والخصوصية.
- تحديد أي مخاطر محتملة ومعالجتها على الفور.

8.2. العقوبات:

سيؤدي عدم الامتثال لهذه السياسة، وخاصة فيما يتعلق بسوء التعامل أو الإفراج غير المناسب عن البيانات الحساسة، إلى اتخاذ إجراءات تأديبية وفقًا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة ولوائح هيئة تنظيم الاتصالات. اعتمادًا على شدة الانتهاك، قد تشمل العواقب ما يلي:

- الغرامات أو العقوبات التي تفرضها الحكومة.
- اتخاذ إجراءات تأديبية داخلية تصل إلى إنهاء خدمة الموظفين المتسببين في الانتهاك.
- اتخاذ الإجراءات القانونية، حيثما ينطبق ذلك، في حالة حدوث انتهاكات خطيرة لحماية البيانات.

---

9. المراجعة والتنقيح

سيتم مراجعة هذه السياسة سنويًا للتأكد من أنها تعكس أحدث التحديثات من:

- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية TDRA.
- استراتيجية البيانات المفتوحة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- معايير حماية البيانات الدولية، مثل GDPR.

سيتم مراجعة أي تغييرات ضرورية والموافقة عليها من قبل مسؤولي الشؤون القانونية وإبلاغها إلى جميع الإدارات ذات الصلة. كما يمكن إجراء التحديثات استجابة لنتائج التدقيق أو التقدم التكنولوجي أو التغييرات في السياسة الحكومية.

---

10. الملحقات

10.1. الملحق أ: قائمة بمجموعات البيانات المتاحة للجمهور

سيحتوي هذا الملحق على قائمة كاملة بجميع مجموعات البيانات المتاحة ح آلياً من خلال بوابة البيانات المفتوحة لغرفة عجمان.

10.2. الملحق ب: نماذج لطلبات المعلومات/البيانات الخاصة

سيتضمن هذا الملحق النماذج والعمليات الرسمية التي يمكن لأصحاب المصلحة استخدامها لطلب مجموعات البيانات غير المتاحة للجمهور على بوابة البيانات المفتوحة.

---

11. إخلاء مسؤولية

تم توفير هذه الوثيقة، سياسة وإجراءات البيانات المفتوحة لغرفة تجارة وصناعة عجمان ، لأغراض إعلامية فقط. ولا تضمن غرفة تجارة وصناعة عجمان دقة أو اكتمال المعلومات الواردة فيها. ويخضع محتوى هذه الوثيقة للتغيير، وتحتفظ غرفة عجمان بالحق في تعديل أو تغيير أو سحب أي جزء من السياسة أو الإجراءات في أي وقت دون إشعار. ولا تتحمل الغرفة أي مسؤولية عن الأخطاء أو الإغفالات، أو عن أي عواقب ناجمة عن استخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها.

إعداد : م. حسين شاهين – تنفيذي مطور نظم

تدقيق : أ. معتز مسعد خليف – استشاري قانوني

أعتماد المدير العام : سعادة سالم السويدي

أعتماد مدير إدارة تقنية المعلومات : فاطمة العوضي